



الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

ستحقق عائدات أكبر وتحد من التجارة غير المشروعة «إرنست أند يونغ» طبّقوا الضريبة «المحددة» بدلا من «الانتقائية»



محمود فاروق

استحداث

منظومة ضريبية جديدة بحسب القيمة وتكون مبنية على معدل ضريبة محدد

الضريبة الانتقائية تؤثر سلباً

على مستويات الأرباح وتحد من التبضع

المستهلكون سيجهون لسلع أقل سعراً وجودة وخاصة القادمة

من أسواق خارجية

أقل سعراً وجودة وخاصة القادمة

من أسواق خارجية

أقل سعراً وجودة وخاصة القادمة

من أسواق خارجية

أقل سعراً وجودة وخاصة القادمة

من أسواق خارجية

أقل سعراً وجودة وخاصة القادمة

من أسواق خارجية

أقل سعراً وجودة وخاصة القادمة

من أسواق خارجية

أقل سعراً وجودة وخاصة القادمة

من أسواق خارجية

أقل سعراً وجودة وخاصة القادمة

من أسواق خارجية

أقل سعراً وجودة وخاصة القادمة

من أسواق خارجية

أقل سعراً وجودة وخاصة القادمة

من أسواق خارجية

أقل سعراً وجودة وخاصة القادمة

من أسواق خارجية

على معدل ضريبة محدد. وأشارت الدراسة إلى مميزات استحداث وتطبيق معدل الضريبة المحدد بدلا من الانتقائية وهي على النحو التالي:

1- تحقيق أفضل عائدات ضريبية وبالتالي ارتفاع إيرادات التحصيل الضريبية. 2- الضريبة الانتقائية تخفض مستويات الأرباح وتحد من التبضع. 3- الضريبة المحددة (أو الحد الأدنى) تحد من التجارة غير المشروعة.

وكانت وزارة المالية قد أعلنت عن أن الحكومة الكويتية تستهدف تحقيق إيرادات سنوية تصل إلى 200 مليون دينار من تطبيق الضريبة الانتقائية وطلبت بشكل عاجل مناقشتها مع دور الانعقاد المقبل في مجلس الأمة في إطار خطة المالية المعالجة عاجل الموازنة المتفاجم عن طريق زيادة الإيرادات وهو ما قد يكون محل مراجعة في ظل الارتفاع المتزايد في أسعار النفط.

التطبيق عالمياً. مختلف

وتستند الدراسة إلى طريقة تطبيق الاتحاد الأوروبي لنفس الضريبة مؤكداً أن التطبيق بالطريقة المحددة بدلا من القيمة ستجعل المنافسة بين دول المجلس حادة وتعمل السوق الخليجية الداخلية بصورة طبيعية وتخفض مستويات التجارة غير المشروعة داخل دول المجلس التعاون.

وفي ديسمبر 2017 اتفقت دول المجلس على إطار عمل ضريبة انتقائية تفرض

على منتجات محددة ووافق الأعضاء على معاهدة الضريبة الانتقائية لدول مجلس التعاون الكويتي كعقد ضريبة القيمة المضافة. ولم يلحظ أي من الاتفاقيين ملامحاً محددة.

وليس اتفاقية الضريبة الانتقائية محددة بشأن أبرز عناصر الضريبة الانتقائية أي المعدل الضريبي والقاعدة الضريبية. وتنص المادة 6 من الاتفاقية (حول قيمة المنتجات الخاضعة للضريبة الانتقائية) على أنه لدواع ضريبة صرف، يتم التعريف بسعر المبيع بالتجزئة ويتم في الوقت نفسه تحديد السعر المعياري المرجعي المتفق عليه بين الإدارات الضريبية لدول مجلس التعاون أيهما يكون أعلى.

تفاوت الأسعار

وأوصت الدراسة دول مجلس التعاون الخليجي بتصميم ضريبة انتقائية على نفس المنتجات مع تفادي الأنظمة بحسب القيمة التي يسعى بموجبها الزبائن إلى المنتجات الخاضعة للضريبة الأقل من خلال الانتقال إلى منتجات أقل ثمناً أو منتجات غير مشروعة قادمة من دول مجاورة.

والضريبة الانتقائية هي ضريبة غير مباشرة يتحملها المستهلك النهائي، تفرض على السلع ذات الأضرار على الصحة العامة أو البيئة أو السلع الكمالية بنسب متفاوتة. وتحصل على مرحلة واحدة من قبل الموردين والمصنعين. ولا تفرض الضريبة الانتقائية على إنتاج السلع الانتقائية.

بل أيضا على استيراد السلع الانتقائية. ومن المتوقع أن تبلغ الضريبة الانتقائية في الكويت على منتجات التبغ ومشروبات الطاقة نسبة 100٪. أما الضريبة على المشروبات الغازية فستبلغ 50٪.

شكاوى دولية

تقدم الاتحاد الأوروبي وسويسرا والولايات المتحدة بشكاوى لمنظمة التجارة العالمية بخصوص الضرائب التي تفرضها دول خليجية على مشروبات الطاقة والمشروبات الغازية في يوليو الماضي وذكرت «رويترز» أن مذكرات اجتماع للمنظمة عقد بين 3 و4 يوليو الماضي قد أظهرت، أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة طلبت من السعودية، الإمارات، والبحرين شرح أسباب فرض ضريبة نسبتها 100٪ على مشروبات الطاقة، و50٪ على المشروبات الغازية الأخرى.

وصرح مسؤول تجاري في جنيف بأن واشنطن دعت الدول الثلاث لإلغاء الضريبة، وحضت دولاً خليجية أخرى على ألا تطبقها، في حين طلبت سويسرا من وزراء مالية الدول المكونة دراسة تعديل الضريبة.

وقال مصدر في الاتحاد الأوروبي، وديبلوماسيان بالخليج لرويترز إن الاتحاد الأوروبي لا يعارض فكرة فرض ضرائب، ولكنه يعتقد أن هناك تمييزاً، نظراً إلى احتساب الضريبة على أساس سعر التجزئة، وعدم فرضها على المشروبات غير الغازية التي تحتوي على سكر.

«الكيمائيات» تتخلص من أجهزة مشعة

علمت «الانباء» من مصادر نفطية مطلعة ان شركة صناعة الكيمائيات البترولية دعت 4 شركات متخصصة للتخلص وإعادة تصدير أجهزة مشعة داخل مصانع الاسمدة (اليوريا) وذلك عقب اغلاق الشركة لتلك المصانع مطلع شهر يوليو الماضي. وذكرت المصادر ان تلك الاجهزة المشعة خطر للغاية وتنوي الشركة تصديرها خارج الكويت. وكانت الشركة قد عقدت اجتماعاً توضيحياً مع الماويلين في 8 أغسطس الماضي توضح فيه الاجهزة وكيفية استخدامها.

احمد مغربي

أكدت على محاربة الغش وإعادة الحقوق لأصحابها «التجارة» تحيل 449 شكوى نصب عقاري للنائب العام

لذلك تحت أي مسمى أثناء فعاليات المعرض، وكذلك الشركات المنظمة أو المعارضة من تسويق عقارات أو مشاريع بعود مضمونة. كما منعت عرض العقارات أي كان نوعها بنظام بيع الوحدات السكنية بنظام أقساط الوقت (التأجيل شير)، إضافة إلى ضرورة الحصول على موافقة إدارة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالوزارة على التزام الشركة بضوابط القرار الوزاري رقم (430/2016).

ومنحت «التجارة» صفة «الضبطية القضائية» لإثبات ما يقع من مخالفات للقرارات الوزارية المنظمة المهني مقيم العقار والسمسرة العقارية وتنظيم سوق العقار والمعارض العقارية. وشكل الروضان بقرارات وزارية لجاناً منها لجنة تختص بدراسة المشكلات والمعوقات التي تواجه القطاع العقاري داخلها وخارجها واقترح الحلول المناسبة لها ووضع التصورات لمنع وقوعها مستقبلاً، وأخرى في شأن استقبال الشكاوى وفهرتها حسب نوع الشكاوى غسل أموال أو نصب واحتيال أو خلافات تعاقدية. لمهنة السمسرة عبر القرار رقم 2016/430 الذي أصدره الروضان وحدد ضوابط المنظمة لأعمال المؤسسات والشركات التي تزاول مهنة السمسرة العقارية والمكاتب العقارية بما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وطلبت تحديث بيانات للحاصلين على ترخيص مزاول مهنة السمسرة العقارية لإدراجها في دفتر العقاري الإلكتروني.



وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

أحالت وزارة التجارة والصناعة 449 شكوى نصب عقاري إلى النيابة العامة. وقالت الوزارة في بيان صحفي أمس إنها خاطبت النائب العام، المستشار ضرار العسوس، في شأن شكاوى تتعلق بشبهة نصب عقاري، وردت إلى الوزارة من قبل مواطنين اشتروا عقارات من بعض الشركات التي نسبو لها الاتهام بالنصب وهمية المشروع، وطلبت «التجارة» من النائب العام بالإيعاز بمباشرة التحقيق في تلك الشكاوى، وذلك للوقوف على ما إذا كانت تصرفات الشركات المشكو في حقها تضعها تحت طائلة القانون الجزائي، وفقاً للوارد في الشكاوى، وعليه يتم اتخاذ الإجراءات القانونية ضد مرتكبيها. وأكدت الوزارة حرصها على محاربة عمليات الغش واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق مرتكبيها وإعادة الحقوق إلى أصحابها عبر القضاء المختص.

وذكرت «التجارة» في البيان أن وزير التجارة والصناعة خالد الروضان، منذ تسلمه الوزارة عمل على معالجة أزمة النصب العقاري من خلال أكثر من إصدار قرارات عدة ومن بين القرارات الصادرة بهذا الشأن القرار الوزاري رقم 2017/639 والتي تضمن لائحته التنفيذية العديد من الشروط الصارمة التي تحفظ حقوق كل المشتري والشركات العقارية المشاركة في المعارض على حد سواء، مشيرة إلى أن اللائحة منعت الشركات والمؤسسات المشاركة في المعارض من القيام بصفقات بيع أو إبرام عقود أو تقاضي مقابل مالي

«كويت إنرجي» توقع اتفاقية لاستكشاف النفط في مصر

وكانت تقارير صحافية أكدت أن الكويت إنرجي عينت بنك «الاستثمار بيريليا واينبرج بارتنر»، لتقديم المشورة لها في بيع محتمل لكل أو جزء من منطقة الامتياز رقم 9 في جنوب العراق وفصل أصول بمصر.

واستطاع قطاع البترول منذ يونيو عام 2014 وحتى الآن توقيع 63 اتفاقية بترولية جديدة للبحث والاستكشاف عن البترول والغاز بإجمالي استثمارات يصل حددها الأدنى إلى حوالي 15 مليار دولار.

وقعت شركة كويت إنرجي ومعها شركتان دوفر الكندية وروكووير البريطانية اتفاقية مع وزارة البترول المصرية للتحقيب عن البترول والغاز باستثمارات 10 ملايين دولار لحفر 4 آبار استكشافية في منطقة الصحراء الغربية.

وقعتهم وزارة البترول المصرية، وكانت الاتفاقية الأولى مع شل العالمية وبتروناس لحفر 8 آبار في المياه العميقة بالبحر المتوسط باستثمارات نحو مليار دولار. وتتواجد شركة كويت إنرجي في مصر من خلال امتيازات بمنطقة شرق قطارة وحقل شفير.

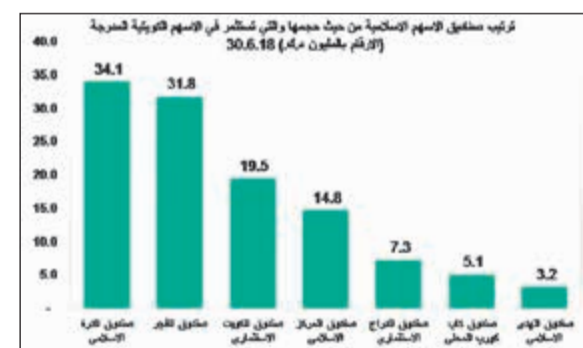


840 مليون دينار حجم استثمارات تقود سوقاً بقيمة سوقية تقارب 30 مليار دينار

الأسهم القيادية واستثمار التوزيعات.. طوق النجاة

الحلل المالي

دائماً ما تحرك استثمارات شركات الاستثمار المتخصصة بإدارة المحافظ والصناديق الاستثمارية الأسواق لما لديها من إمكانيات فنية وبيانات وكوادر متميزة، وقد حققت تلك الاستثمارات أداء إيجابياً خلال النصف الأول من العام الحالي على الرغم من فتور الأداء بالسوق وتذبذب الأسعار، وهو ما استغلته تلك الصناديق معتمدة على إعادة استثمار التوزيعات النقدية والتركيز على الاستثمار في الأسهم القيادية من أسهم البنوك والشركات التشغيلية. في دراسة خاصة عن أداء وحجم صناديق الأسهم الكويتية خلال النصف الأول من عام 2018 التي تستثمر بالأسهم المدرجة في بورصة الكويت والتي بلغ عددها 22 صندوقاً (15 صندوقاً تقليدياً و7 صناديق إسلامية)، يتبين أن أداء جميعها كان إيجابياً بالرغم من التذبذب في أداء البورصة والفترة الإصلاحية الانتقالية التي تمر بها البورصة وذلك نتيجة السياسات الاستثمارية المناسبة التي يتبعها



مدىرو الصناديق للاستفادة من تذبذب أسعار الأسهم وخبرة الشركات المديرة للصناديق في البورصة الكويتية وتعظيم العائد الكلي للصندوق من خلال إعادة استثمار التوزيعات النقدية من الأسهم المستثمر فيها. وتركز جزء كبير من استثمارات الصناديق في الأسهم القيادية التي كان أداءها جيداً خلال النصف الأول من عام 2018 نتيجة التفاعل الإيجابي مع ترقية البورصة إلى سوق ناشئ على مؤشر «فوتسي راسل» وإعلان مؤسسة فوتسي راسل عن قائمة إرشادية محدثة للشركات التي ستدرج ضمن مؤشرها للأسواق

الناشئة وبوزن نسبته 0,4% من المؤشر والتي ضمت بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي وزين وأجيليتي وبنك بوبيان وهيوون سوفت وبنك وربة وبنك الكويت الدولي ومجموعة الصناعات الوطنية والامتياز الاستثمارية. وبالإضافة إلى تقييماتها المناسبة وعائدها النقدي المرتفع والأداء المالي الجيد التي حققتها خلال عام 2017 والربع الأول من عام 2018، بلغ إجمالي صافي أصول صناديق الأسهم الكويتية بنهاية يونيو الماضي 840 مليون دينار منخفضة 51 مليون دينار عن نهاية ديسمبر 2017

وترتبه الـ13 إلى الـ15 صندوق تقليدي التي يتصدرها صندوق الراك للاداء (إدارة الشركة الكويتية للاستثمار) بصافي أصول بلغت 164,1 مليون دينار وبنائي أفضل عائد للنصف الأول من عام 2018 بلغ 5,01% كما وزع صندوق الراك أرباحاً نقدية على حملة الوحدات قيمتها الاجمالية 8 ملايين دينار (5% من القيمة الاسمية للوحدة) وذلك عن ارباح السنة المالية 2017. اماصندوق كالمكو الاستثماري المتوسط الحجم بصافي أصول بلغت 31,5 مليون دينار فحقق عائداً نسبته 5%. بينما حقق صندوق المركز للاستثمار الاضلل من حيث الاداء خلال النصف الاول من عام 2018 ويعائد نسبته 12,8%، تلاه صندوق الدرعة الاسلامي (اكبر صندوق متوافق مع الشريعة الإسلامية يستثمر في بورصة الكويت بصافي أصول قيمتها 34,1 مليون دينار) بعائد نسبته 5,3%. أما أداء الصناديق الأخرى، فكان متقارباً ويعائد لصندوق الكويت الاستثماري (إدارة الكويت للاستثمار) 4,8%، لكل من صندوق الفجر وصندوق الدراج الاستثماري.

724 مليون

دينار حجم

أصول المحافظ

«التقليدية»

116 و مليوناً

أصول

«الإسلامية»

51 مليون دينار

ترجعاً بقيمة

أصول الصناديق

خلال النصف

الأول

من 2018